التمويل غير المباشر عن طريق الاقتراض

1. الائتمان المصرفي:
هو تلك القروض قصيرة الأجل الممنوحة من البنوك إلى المؤسسة من أجل تمويل التكاليف العادية والمتجددة للإنتاج ومتطلبات الصندوق، والتي تستحق عندما تتحصل المؤسسة على القيمة النقدية لمبيعاتها.
ويتم الحصول على هذا الائتمان إما دفعة واحدة، على أن يتم تسديد المبلغ وفوائده في التواريخ المتفق عليها مسبقا.
كما يسمح للمؤسسة في حالة أخرى بالحصول على حد أقصى إما مرة واحدة أو على عدة دفعات، وخلال فترة متفق عليها *Line credit* على أن لا تتعدى هذه الدفعات الحد الأقصى المتفق عليه، حتى وإن لم تنتهي فترة القرض.

1.1 الخصم التجاري: يقوم البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها مقابل عمولة، وهو بالتالي يقدم سيولة آنية لحاملها، على أن يقوم بتحصيل قيمتها الاسمية في تاريخ استحقاقها.

2.1 تسبيقات على الحساب: يمكن ان يأخذ هذا التسبيق صورتين: الحساب الجاري البنكي، السحب على المكشوف.

أ. الحساب الجاري لدى البنك: يسمح البنك في هذه الحالة بأن يتجاوز المؤسسة رصيدها الدائن من خلال حسابها الجاري دون أن يترتب عليه أضرار على أن يتم الاتفاق على الحد الأقصى لهذا الأجراء.

ب. السحب على الكشوف: يتم منح هذه هذه الطريقة في التمويل لصالح العملاء الأوفياء للبنك، حيث يسمح له باستخدام أموال أكبر من رصيدهم البنكي، وبالتالي يصبح رصيد العميل مدينا لدى البنك لمدة زمنية تتراوح بين 15 يوما والسنة.

وعادة ما يستخدم السحب على المكشوف من أجل الاستفادة من ظروف السوق، وشراء كميات إضافية من البضائع التي انخفض سعرها.

3.1 تسهيلات الصندوق: يتم منح هذه التسهيلات من طرف البنك إلى تلك المؤسسات التي تعاني من تأخر الايرادات عن النفقات، وهي تلك الصعوبات التي تحصل في السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا في نهاية الشهر أين تكثر المدفوعات لتسديد أجور العمال، الفواتير...

4.1 القروض الموسمية: عي القروض التي تتحصل عليها المؤسسة من البنك في بعض المواسم التي تزيد احتياجاتها التمويلية والحاجة إلى زيادة في الانتاج لمقابلة الطلب الموسمي.

5.1 الاعتمادات المستندية: يتم استخدامها في تعاملات المؤسسة مع الخارج، وعلى المدى القصير، وعادة ما تضع البنوك شروطا تجعل المؤسسات الصغيرة وذات القدرات المالية الضعيفة غير قادرة على الالتزام ببنوده، ومنها بالأساس تقديم:

- تقديم ضمانات (قيم منقولة مثل الأوراق المالية أو التجارية، عقارات، جزء من المخزون..)

- طلب لتوقيع طرف ثالث كضمان للتعاقد.

- طلب سداد الفائدة مقدما مع سداد قيمة القرض على دفعات.

2. قروض المدة:

تعتبر هذه القروض ضمن القروض متوسطة الأجل، حيث تتراوح مدة استحقاقاها بين 3 و 7 سنوات، وعادة ما يتم الحصول عليها من البنوك التجارية، أو البنوك المتخصصة، وعادة ما تكون معدلات الفائدة أعلى من تلك الخاصة بالقروض قصيرة الأجل، وهذا لتعويض المؤسسة الممولة عن مدة القرض الأطول نسبيا، وغالبا ما يتحكم في معدل الفائدة الوضعية الائتمانية للمؤسسة المقترضة في السوق، سعر الفائدة في السوق، بالإضافة الى حجم القرض،أي أنه كلما كان حجم الأموال المقترضة كبيرا كلما كان معدل الفائدة أقل، حيث أن التكاليف الثابتة لا تتغير يتغير الحجم.

1.2 جدول تسديد القرض:

يتم تسديد قروض المدة عن طريق أقساط متساوية، وقد تكون في بعض الأحيان غير متساوية، ويتم تنظيم أقساط التسديد في جدول يسمى : جدول تسديد (استهلاك) القرض، حيث تراعى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للشركة المقترضة في اعداده.

ومع هذا، فإن أساس اعداد هذا الجدول هو قيمة القسط الدوري، حيث تأخذ بعين الاعتبار العناصر الآتية: قيمة القرض، المدة الزمنية للقرض، معدل الفائدة، عدد الدفعات، حيث تساوي قيمة القرض في اللحظة صفر، مجموع الدفعات محينة بمعدل الفائدة.

2.2 بنود الحماية في اتفاقية قروض المدة:

يضع البنك بعض الشروط التقييدية لنشاط الشركة المقترضة

- **قيود على رأس المال العامل:** تهدف المؤسسة من خلال ذلك المحافظة على مستوى معين من السيولة، وذلك من خلال تحديد نسبب لكل من الأصول الثابتة والأصول المتداولة.

- **قيود على الاستثمارات الرأسمالية:** وذلك بتحديد الانفاق الاستثماري على العقارات والتجهيزات والمعدات، مع مراعاة امكانية تجديد المؤسسة لاستثماراتها باستخدام حصص الاهتلاكات.

- **قيود على الاقتراض أو الاستئجار:** وذلك من أجل بقاء المؤسسة الممولة في ترتيب جيد ضمن الدائنين، والحصول على أقساطها في الوقت المناسب ، أو في حالة تصفية الشركة المقترضة.

- **قيود على توزيع الأرباح على المساهمين:** حيث تشترط عدم زيادة في حجم التوزيعات عن الحجم الذي تم توزيعه آخر مرة عند تسديد القرض، والهدف من ذلك هو توجيه مزيد من الأموال نحو التمويل الذاتي للشركة، والاحتفاظ بسيولة أكبر لمواجهة تسديد القروض في المستقبل.

3. قروض التجهيزات:

تقوم الشركة المقترضة بشراء تجهيزاتها ومعداتها عبر قرض، تقوم من خلاله المؤسسة الممولة بتسديد 70 % إلى 80% من قيمة الأصل، بينما تقوم الشركة المقترضة بالمساهمة بالباقي، حيث يمثل ذلك هامش أمان للمؤسسة الممولة.